



إمتاع المقالة في طرق تحمل الحديث وقمّله

إعداد: د. مرزوق بن هياس الزهراني

1

الفصل الأول

التحمل وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول:

تعريف التحمل:

لغة: هو من الحملالة بفتح الحاء: ما يتحمّله الإنسان عن غيره.

والتحمل: أن يحمل على نفسه أمراً يثاب عليه أو يأثم به^(١).

وشرعاً: هو ما يرويه المحدث عن شيخه بإحدى الطرق المعروفة في الرواية متحملاً

(١) انظر «النهاية»: (٤٤٢/١)، «لسان العرب» (١١/١٨٠) بتصرف.

مسؤولية روايته على الوجه الذي أخذه عن الشيخ من غير زيادة ولا نقصان، أمانة علمية دليل لزومها قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧١] وقوله ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)^(١). وهؤلاء المتحملون هم الذين امثلوا أمره ﷺ بالتبليغ عنه لمن بعدهم، على الوجه الذي سمعوه، وبالطريقة التي تحملوا بها، وأنفذوا في ذلك أعمارهم، واستفرغوا جهودهم، وبادروا إلى ما رغب فيه من ذلك الأمر الجسيم، حيث دعا لهم بالنصرة والنعيم، وكفاهم هذا الدعاء شرفاً، بوأهم الله من الجنة غزافاً، ولقاهم الفوز العظيم. قال ﷺ: (نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه فبلغه غيره، فرب حامل فقه ليس بفقيه)^(٢).

المبحث الثاني:

تعريف النقل (الأداء):

يمكن أن يعرف النقل بأنه أداء الشيخ ما عنده من العلم لطالبه، ومنه قولهم: ناقلت فلاناً الحديث، إذا حدثته وحدثك^(٣).
أصل الأمر بالأداء: الكتاب والسنة.

(١) ذكره التبريزي وعلق عليه الشيخ الألباني «مشكاة المصابيح» (١/ ٨٢، ٨٣) رقم ٢٤٨، في إسناده معان بن رفاعة السلامي متكلم فيه. والناظر في أقوال النقاد يخلص بأن جمهورهم على تقويته، ويكاد أن يكون الأئمة في جانبه عدا ابن معين لكنه متشدد في الجرح، فيكون قوله مرجوحاً، بالنظر إلى أقوال الأئمة المائلين له فالحديث لا يقل درجة عن الحسن، ونقل الألباني أن العلاني صحح بعض طرقه في «بغية الملتمس» (ص ٣-٤).

(٢) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن «سنن الترمذي» (٥/ ٣٣، ٣٤) رقم ٢٦٥٦ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع.

(٣) انظر: «الصحيح» (٢/ ٦٠٦).

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] فالآية الكريمة وإن كان سبب نزولها رد مفتاح الكعبة إلى عثمان بن طلحة^(١)، فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولذلك قال ابن عباس ومحمد بن الحنفية رضي الله عنهما: هي للبر والفاجر^(٢). وهذا الأمر عام لجميع الأمانات الحسية والمعنوية، حتى قيل: يدخل في ذلك وعظ السلطان للنساء في خطبة العيد^(٣)، ومن أعظم الأمانات أمانة العلم، ونقله إلى طالبه بصدق، فحاجة الناس إلى العلماء ملحة في كل زمان ومكان، فالله عز وجل لم يفرض على كل المسلمين أن يكونوا علماء قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] وهذا من أعظم مهام الرسل والعلماء من بعدهم أن ينذروا قومهم لعلمهم يحذرون.

ومن السنة: قول رسول الله ﷺ: (نضر الله امرأً سمع منا شيئاً، فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع)^(٤). وقوله ﷺ: (بلغوا عني ولو آية)^(٥) وقوله ﷺ: (تسمعون ويسمع منكم)^(٦) وقوله ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله). كل هذه النصوص واضحة في أنه يأخذ العلماء بعضهم عن بعض، وهي دالة على أهمية نقل العلم طبقة عن طبقة وعالم عن عالم، ونشر هذا الدين بين المسلمين، دعوة وتعليماً وأمرأً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وهو من قواعد الدين الحنيف.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥١٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥١٥، ٥١٦).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٥١٥).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٤/ ٥) رقم (٢٦٥٧) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه مع الفتح» (٨/ ٣٣٦) رقم (٣٤٦١).

(٦) أخرجه أبو داود (٤/ ٦٨) رقم ٣٦٥٩ وهو حديث حسن.

المبحث الثالث:

السن الذي يجوز فيه التحمل

الصحيح من أقوال العلماء أن رواية من تحمل قبل البلوغ مقبولة معتبرة، وكذلك رواية من تحمل قبل الإسلام، وروى بعده، وهذا مراد العلماء بقولهم: يصح التحمل قبل الأهلية^(١). ويؤيد هذا أن رسول الله ﷺ تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين، وابتنى بها وهي بنت تسع^(٢)، وروت عنه ما حفظته في ذلك الوقت، وروى عمر بن أبي سلمة ؓ، أن رسول الله ﷺ قال له: (أدن يا غلام وسم الله، وكل بيمينك وكل مما يليك)^(٣) وقال عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ؓ: كنت غلاماً ألعب، فجاء رسول الله ﷺ من سفر، فاستقبلته فحملني بين يديه^(٤). وروى مسلمة بن مخلد ؓ، عن رسول الله ﷺ وكان له حين قبض عشر سنين^(٥). ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة رضي الله عنهم، وكان سماعه في الصغر أنس بن مالك ؓ، وعبد الله بن عباس ؓ، أبو سعيد الخدري ؓ، والحسن بن علي ؓ، وابن الزبير ؓ، والنعمان بن بشير ؓ، وأشباهم فهؤلاء من أحداث الصحابة قبل الناس روايتهم، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده، وكان محمود بن الربيع ؓ، يذكر أنه عقل حجة مجها رسول الله ﷺ في وجهه من دلو كان معلقاً في دارهم، وتوفي رسول الله ﷺ وله خمس سنين^(٦). وقد تحصل بعض المبالغات التي إذا ما فحصت ردت، وليست خافية على أرباب هذا الشأن، قال ابن الصلاح: وقد بلغنا عن إبراهيم بن سعيد قال:

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد»: (ص ١٦٣)، و«الكفاية»: (ص ١٠٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤٣/٦، ١١٨)، وهو في «الكفاية»: (ص ١٠٥، ١٠٩).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: (٣/١٥٩٩) رقم (١٠٨) باب آداب الطعام.

(٤) الكفاية: (ص ١٠٥).

(٥) انظر «الكفاية» (ص ١٠٦) «الإلماع» (ص ١١١) و«المقدمة مع التقييد» (ص ١٦٣).

(٦) الكفاية: (ص ١٠٥).

رأيت صبياً ابن أربع سنين، وقد حُمِلَ إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي، غير أنه إذا جاع يبكي^(١). قال العراقي: أحسن المصنف في التعبير عن هذه الحكاية بقوله بلغنا، ولم يجزم بنقلها، فقد رأيت بعض الأئمة من شيوخوا يستبعد صحتها، ويقول: على تقدير وقوعها لم يكن ابن أربع سنين، وإنما كان ضئيل الخلقة، فيُظن صغره، والذي يغلب على الظن عدم صحتها^(٢)، وقد رواها الخطيب بإسناده في الكفاية، وفي إسناده أحمد بن كامل القاضي، قال فيه الدارقطني: كان متساهلاً ربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه، أهلكه العجب، فإنه كان يختار، ولا يضع لأحد العلماء أصلاً، وقال صاحب الميزان: كان يعتمد على حفظه فيهم^(٣).

قلت: لا شك أن تقدير السن فيه نظر ولكن قال عن هذا الصبي أنه قرأ القرآن ولم يقل حفظ. فيحمل أنه قرأ نظراً لا حفظاً، وهذا يمكن لكنه نزر ولا يحقق إلا في نواذر الصبيان الذين لهم ذكاء غير عادي، ويمكن أن يحدث ذلك لما فوق السادسة وقد وجد في هذا العصر، من حفظ وناظر وحاز قدراً من الفقه واللغة، كما حدث للطفل المصري الذي أجرت له مقابلة وزارة الإعلام وكرمه المسؤولون. وكذلك ما نشر عن الطفلة اليمنية التي حفظت القرآن وتناظر العلماء في الفقه واللغة وهي دون العاشرة^(٤) لكن مثل هذا يحدث نادراً، وللعناية والمتابعة بعد توفيق الله، دور في حدوث مثل هذه الصفات. ولهذا نرى ما رآه المحدثون من التبكير بالأطفال في التحصيل والطلب.

(١) المقدمة: (ص ١٦٥). انظر «الكفاية».

(٢) التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح: (ص ١٦٥).

(٣) انظر: لسان الميزان: (١/ ٢٤٩).

(٤) علق هذا الخبر بذهني وقد قرأته في صحيفة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

وفيه مباحث

المبحث الأول:

تمهيد

إن العلماء رسموا طرقاً لنقل الحديث، لتكون نبراساً للدارسين، وهداية للناقدين، وسبلاً يستفاد بها الرواية عن الشيوخ، وبها تضبط الألفاظ، وتحرر صيغ الأداء، وفق الدلالات المتعارف عليها بين أئمة العلم بالأثر، حتى لا يقع الخلط والإيهام، كما وقع لبعض أهل العلم إذ قال فيما أجيز له: حدثنا. وروي عن الحسن أنه كان يقول: حدثنا أبوهريرة، ويتأول أنه حدث أهل المدينة، وكان الحسن إذ ذاك بها إلا أنه لم يسمع منه شيئاً، ومن العلماء من أثبت له سماعاً من أبي هريرة^(١).

وما شاع استعماله من صيغ الأداء في غير ما سمع من لفظ الشيخ، لا ينبغي استعماله فيما سمع من لفظه، لما فيه من الإيهام واللبس^(٢)، قال الخطيب: وليس يكاد أحد يقول: سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتب، ولا في تدليس ما لم يسمعه^(٣). وقد كان جماعة من أهل العلم لا يكادون يخبرون عما سمعوا من لفظ من حدثهم إلا بقولهم: أخبرنا، ومنهم عبدالرزاق، فلما قدم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه قالوا له: قل: حدثنا - يعني فيما سمعه من لفظ الشيخ - فقال عبدالرزاق في كل ما سمعه مع أولئك الجماعة من العلماء: حدثنا، وما كان قبل ذلك قال: أخبرنا. وكان هذا كله قبل أن يشيع تخصيص (أخبرنا) بما قرئ على الشيخ^(٤). وخلاصة القول أن صيغ

(١) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٦).

(٢) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٦) بتصرف.

(٣) الكفاية: (ص ٤١٣) بتصرف.

(٤) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٧).

الأداء تكون وفق ما يلي:

١- ما كان من لفظ الشيخ يقول فيه: سمعت وحدثنا أو حدثني، قال الحاكم:

والذي اختاره في الرواية وعهدت أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقولوا في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: حدثني فلان، وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره: حدثنا فلان، وما قرئ على المحدث وهو حاضر: أخبرنا فلان، وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاهاً يقول فيه: أنبأني فلان، وما كتب إليه المحدث من مدينة، ولم يشافهه بالإجازة يقول: كتب إلي فلان^(١).

قلت وهذا في نظري أدق وهو حسن رائق.

٢- ما قرأ على الشيخ يقول فيه: قرأت على فلان، أو قرئ على فلان، وأنا أسمع فأقر به، وهذا شائع من غير إشكال ويتلوه ما يجوز من العبارات في السماع من لفظ الشيخ إذا أتى بها ههنا مقيدة فيقول: حدثنا فلان قراءة عليه. أو أخبرنا قراءة عليه ونحو ذلك وعلى خلاف يجوز -أخبرنا (أنبأنا ونبأنا) وهو قليل^(٢).

٣- ما كان في المذاكرة يقول فيه: قال لنا ذكر لنا. ويجوز حدثنا والأول أشبه، وأوضح العبارات فيه. قال فلان، ذكر فلان^(٣) وهذه الألفاظ وما أشبهها محمول عند العلماء على السماع، إذا عرف لقاؤه له، وسماعه منه على الجملة، ولا سيما إذا عرف من حاله أنه لا يقول: قال فلان، إلا فيما سمعه منه^(٤).

المبحث الثاني: أقسام طرق تحمل الحديث ونقله

قسم العلماء طرق تحمل الحديث ونقله إلى ثمانية أقسام تستفاد منها الرواية عن

(١) علوم الحديث: (ص ٢٦٠).

(٢) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٧، ١٦٩) بتصرف.

(٣) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٧) بتصرف.

(٤) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٨) بتصرف.

الشيخ، ورتبها حسب الأهمية والمنازل قوة وضعفاً، وميزوا كل طريق بما يخصه من الألفاظ، حتى يحصل التنافس بين طلاب العلم في تحصيل الأعلى منها والأقوى، وتحصل العناية اللازمة لنقل حديث رسول الله ﷺ، من الطريق الأمثل ما أمكن ذلك، ولا يلجأ للطريق الأنزل رتبة إلا إذا عدم التمكن من الطريق الأقوى شأنهم في هذا شأن الباحث عن العوالي من الأسانيد لما فيها من احتمال السلامة وقلة الخطأ وغير ذلك من الفوائد العائدة على توثيق النص المستفاد، وفيما يلي بيان الأقسام المذكورة، وهي:

١- السماع من لفظ الشيخ.

٢- القراءة على الشيخ.

٣- الإجازة وهي أنواع.

٤- المناولة، وهي نوعان.

٥- المكاتب.

٦- إعلام الشيخ.

٧- الوجادة.

المبحث الثالث: القسم الأول من أقسام طرق تحمل الحديث ونقله :

السماع من لفظ الشيخ. وهذا القسم أرفع الأقسام عند الجماهير وينقسم إلى قسمين:

١- إملاء.

٢- تحديث من غير إملاء^(١). ويلتحق بهما سماع ما يقرأ عليه.

وتقدم أن الأدق في الأداء أن يقول في هذا القسم: سمعت، وحدثنا، أو حدثني،

(١) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٦).

والأولى أرقى الألفاظ الدالة على السماع، لكونها صريحة فيه. والثانية أدنى رتبة منها. ويجوز أن يؤدي بغير ما تقدم من صيغ الأداء مثل أخبرنا أو أخبرني وهما أدنى رتبة عما سبقهما، وأدنى منهما أن يقول: أنبأنا أو نبأنا أو نبأني. وأدنى من هذه الصيغ أن يقول: قال لنا، أو ذكر لنا، أو قال لي، أو ذكر لي. وهذا هو رأي جمهرة علماء الحديث^(١) إلا ما ذهب إليه أبو عمرو بن الصلاح من أن حدثنا وأخبرنا أرفع من (سمعت) من جهة أنه ليس في (سمعت) دلالة على أن الشيخ رواه الحديث وخاطبه به، وفي (حدثنا وأخبرنا) دلالة على أنه خاطبه به، ورواه له، أو هو ممن فعل به ذلك^(٢). كما في قصة البرقاني مع أبي القاسم عبدالله بن إبراهيم الجرجاني حيث كان يقول: سمعت ولا يقول: حدثنا، لأنه كان يجلس بحيث لا يراه، لعسر الشيخ في الرواية، مع ثقته وصلاحه وزهده^(٣).

المبحث الرابع: القسم الثاني من أقسام تحمل الحديث ونقله.

القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً، من حيث أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه، كما يعرض القرآن على المقرئ.

ولا خلاف أنها رواية صحيحة إلا ما حكى عن بعض من لا يعتد بخلافه^(٤) - يعني ما ورد من خلاف أبي عاصم النبيل، كان لا يرى الرواية بالعرض^(٥).

وقد اختلف العلماء في أن السماع من لفظ الشيخ أعلى، أو القراءة عليه، على ثلاثة أقوال:

(١) توضيح الأفكار: (٢/٢٩٦) بتصرف.

(٢) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٧) بتصرف.

(٣) الكفاية: (ص ٤١٦).

(٤) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٨).

(٥) توضيح الأفكار: (٢/٣٠٣).

١- أن السماع من لفظ الشيخ أعلى المراتب في نقل الحديث وتحمله. وهذا هو الراجح وعليه جمهور أهل المشرق^(١). وهذا يتفق مع ما تقدم من أن السماع من لفظ الشيخ أرفع الأقسام، وعليه الجمهور ورجحه ابن الصلاح.

٢- أن القراءة على الشيخ أعلى، وهو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وابن أبي ذئب، وشعبة، ويحيى بن سعيد القطان وآخرين^(٢).

٣- أنهما سواء، وهو مذهب معظم أهل الحجاز والكوفة، ومذهب مالك وأصحابه وأشياخه من علماء المدينة، ومذهب البخاري، وغيرهم^(٣).

وهذه المساواة إنما تكون إذا أقرّ الشيخ حالة القراءة بأنه حديثه، وصرّح بذلك، وهي محل الاتفاق في الاعتبار، فإن سكت ولم يقر ولم ينكر، وهو مصغّر إلى إخبار القارئ له، غير غافل عنه، وليس ثم ما يوجب سكوتاً، من إكراه أو غفلة أو نعاس، فالصحيح الذي عليه الجمهور العمل بذلك والاعتداد به، وعلى قول الجمهور هي أنزل درجة من السماع من لفظ الشيخ، لما في السماع من لفظه من اليقظة والمتابعة الدقيقة والحذر من الغفلة، ولا شك في ذلك، ومحل الأقوال الثلاثة إنما هو الحالة الأولى، إذا أقرّ الشيخ، وتقدم أن الأدق في الأداء أن يقول في هذه الحالة: قرأت على فلان أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقرّ به، يليه في الرتبة ما يجوز من صيغ الأداء المستعملة في السماع من لفظ الشيخ بشرط أن تكون مقيدة فيقول: حدثنا فلان قراءة عليه، أو حدثني قراءة عليه وأخبرنا قراءة عليه، أو أخبرني قراءة عليه وهكذا، ووقع الخلاف في إطلاق هذه الصيغ بين المنع والجواز، وبعضهم منع إطلاق حدثنا وجوّز أخبرنا، والفرق بينهما صار هو الشائع الغالب على أهل الحديث^(٤).

(١) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٨) بتصرف، وانظر: الكفاية: (ص ٣٩٥).

(٢) الكفاية: (ص ٣٩٩-٤٠٣) والمقدمة مع التقييد: (ص ١٦٨) والتوضيح: (٢/ ٣٠٤).

(٣) المقدمة مع التقييد: (ص ١٦٨) وانظر: الكفاية: (ص ٣٨٧-٣٩٤).

(٤) المقدمة مع التقييد: (ص ١٩٦).

المبحث الخامس: القسم الثالث من طرق تحمل الحديث ونقله.

الإجازة: معناها اصطلاحاً إذن الشيخ في الرواية عنه، إما بلفظه وإما بخطه، بما يفيد الإخبار الإجمالي عرفاً.

مأخذها: يحتمل أنها مأخوذة من قولهم: أجاز فلان المكان، بمعنى جازه واجتازه، وذلك إذا خلفه وراء ظهره وتعداه إلى غيره.

ويحتمل أنها مأخوذة من قولهم أجاز فلان فلاناً بكذا، إذا أباحه له، وصيره جائزاً بعد أن كان محظوراً عليه^(١).

حكمها: الجواز على الصحيح من أقوال أهل العلم^(٢).

شرط جوازها: أن يكون المجيز ماهراً بالصناعة (الحديثية) وفي شيء معين لا يُشكل إسناده، والمجاز له من أهل العلم^(٣). ولا نرى الخروج عن هذا، سيما في هذا العصر، لشدة حاجة الناس إلى توثيق المعلومات، ودفع الشبهات.

أركانها: للإجازة أربعة أركان هي:

١- مجيز وهو الشيخ.

٢- مجاز وهو الراوي.

٣- مجاز به وهو الكتاب أو الجزء.

٤- صيغة الأداء وهي العبارة الدالة على الأداء^(٤).

صيغة الأداء بها: الصحيح المختار الذي عليه عمل الجمهور، وإياه اختار أهل

(١) توضيح الأفكار: (٢/ ٣١٠).

(٢) الكفاية: (ص ٤٤٦)، وانظر المقدمة مع التقييد: (ص ١٨١).

(٣) توضيح الأفكار: (٢/ ٣١٧).

(٤) توضيح الأفكار: (٢/ ٣١١).

التحري والورع أن يؤدي بعبارة مشعرة بالإجازة أو المناولة فيقول مثلاً:

حدثنا إجازة، وأجازني، وأذن لي، ولحو ذلك^(١).

أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إليها سبعة هي:

١- الإجازة لمعين في معين: أن يميز الشيخ طالباً معيناً، أو جماعة مسمين رواية كتاب معين، أو كتب مسماة، مثل أن يقول: أجزت لك الكتاب الفلاني، أو ما اشتمل عليه ثبتي^(٢) هذا، فهذا أعلى أنواع الإجازة وأصحها.

فالذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير أئمة الحديث والعلماء، جواز الرواية بها والعمل بما يروى بها، وهو قول الشافعي وأحمد والبخاري ومسلم، وزعم بعضهم أنه لا خلاف فيها وتأول خلاف أهل الظاهر، وأطلق بعضهم عدم الخلاف وادعى الإجماع، والصواب أن الخلاف وارد فيها، وقال بعدم الجواز جماعات من أهل الحديث والفقهاء والأصوليين، وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي. لكن الذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الإجازة، وإباحة الرواية بها، وكما تجوز الرواية بالإجازة يجب العمل بالمروي خلافاً لمن رد ذلك، فإنه ليس في الإجازة ما يقدح في إيصال المنقول بها والثقة به^(٣)، فالذي استقر عليه فعل أهل الحديث استدعاؤها، والرواية بها في كل عصر.

٢- الإجازة لمعين في غير معين: أن يميز الشيخ لطالب معين أو طلاب معينين، غير المعين من مروياته، يعم بالإجازة كل ما يرويه مثل أن يقول: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي، أو جميع مروياتي، وما أشبه ذلك، فالخلاف في هذا النوع أقوى وأكثر، والجمهور من العلماء والمحدثين والفقهاء وغيرهم، على الرواية بها، وعلى إيجاب

(١) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٣١).

(٢) المراد فهرست أسماء الشيوخ والكتب التي سمعها منهم، بعضهم يسميه (مشيخة) وأهل المغرب يسمونه (برناجاً).

(٣) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٠ - ١٨١) بتصرف.

العمل بما روي بها بشرطه^(١). وهذا النوع دون سابقه في الرتبة بلا شك.

٣- الإجازة لغير معيّن في معيّن: هي أن يميز الشيخ لغير معيّن من الناس شيئاً معيناً من الرويات، مثل أن يقول: أجزت للمسلمين، أو أجزت لكل أحد، أو أجزت لمن أدرك زمانني، أو كما قال الحافظ أبو عبد الله بن منده: أجزت لمن قال لا إله إلا الله، أو كما قال أبو محمد بن سعيد من شيوخ الأندلس: أجزت من دخل قرطبة من طلبة العلم، وهذا النوع من الإجازة اختلف العلماء في جواز الرواية به، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، قال ابن الصلاح: إن كان ذلك مقيداً بوصف حاضر فهو إلى الجواز أقرب، ونفى أن يكون رأى أو سمع عن أحد يقتدي به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، ولا عن الشرذمة المستأخرة الذين سوغوها، قال: والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كبيراً، لا ينبغي احتمالها^(٢). وقد ذكر العراقي جماعة من المحيذين والمانعين، وقال: وبالجمله ففي النفس من الرواية بها شيء، والاحتياط ترك الرواية بها^(٣). وهذا ما نراه ونؤيده.

٤- الإجازة للمجهول أو بالجهول: أن يجتمع الإبهام في المروي الجاز، والشخص الجاز له، مثل أن يقول: أجزت لبعض الناس أو لمن في الشرق أن يروي عني، ونحو ذلك، فهذا لا شك في بطلانه^(٤).

٥- الإجازة للمعدوم أو الطفل الصغير: فالإجازة للمعدوم ابتداءً من غير عطف على وجود، مثل أن يقول: أجزت لمن يولد لفلان، أو لمن يخلق، وهذا النوع أجازاه بعض العلماء بالنظر إلى أن الإجازة إذن في الرواية لا محادثة، ومنعه آخرون، قال ابن الصلاح: وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره، لأن الإجازة في حكم الإخبار جملة

(١) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٠) بتصرف.

(٢) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٢-١٨٤) بتصرف.

(٣) التقييد: (ص ١٨٢-١٨٣).

(٤) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٤) بتصرف.

بالمجاز، فكما لا يصح الإخبار للمعدوم، لا تصح الإجازة للمعدوم^(١). ويقول الخطيب: لم نرهم أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال، ولو فعله فاعل يصح، لمقتضى القياس إياه^(٢). يعني على جوازه للطفل الصغير. ورأي ابن الصلاح أحق عندنا بالاتباع.

أما الإجازة للطفل الصغير فقد أجازها الخطيب لأن الإجازة إنما هي إباحة المجيز للمجاز له أن يروي عنه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل، قال: ولهذا رأينا كافة شيوخننا يجيزون للأطفال الغيب عنهم، من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تميزهم^(٣). ويقول ابن الصلاح: وهذا -يعني عدم جواز الإجازة للمعدوم- يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذي لا يصح سماعه^(٤). عكس قول الخطيب في المعدوم. قلت: جوازها للطفل الصغير حسن رائق. ومنعها للمعدوم هو الأولى والأصح.

٦- إجازة مالم يتحملة المجيز بعد: وهي أن يأذن له في رواية مالم يأخذه بعد ولا تحمله أصلاً فيرويه المجاز له، نقل ابن الصلاح قول القاضي عياض بن موسى: لم أر من تكلم عليه -يعني هذا النوع من الإجازة- من المشايخ، ورأيت بعض المتأخرين والعصريين يصنعونه^(٥). والصحيح بطلان هذه الإجازة في حكم الإخبار بالمجاز جملة، وهذا ما نراه راجحاً، ومن رأى أنها في حكم الإذن، فيرد الخلاف في تصحيح الإذن، في باب الوكالة فيما لم يملكه الآذن، الموكل بعد، مثل أن يوكل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه.

(١) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٦-١٨٧) وانظر: الكفاية: (ص ٤٦٥).

(٢) الكفاية: (ص ٤٦٦).

(٣) الكفاية: (ص ٤٦٦).

(٤) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٧).

(٥) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٨).

٧- ويتعين على من يريد أن يروي بالإجازة عن شيخ أجاز له جميع مسموعاته مثلاً أن يبحث، حتى يعلم أن ذاك الذي يريد روايته عنه، مما سمعه قبل تاريخ هذه الإجازة^(١).

إجازة المجاز: وهي إجازة الشيخ الطالب جميع ما أجاز له روايته، مثل أن يقول: أجزت لك مجازاتي، أو رواية ما أجاز لي، وهذا النوع منعه من لا يعتد به من المتأخرين، والصحيح الذي استقر عليه العمل أن ذلك جائز، ولا يشبه ذلك ما امتنع من توكيل الوكيل بغير إذن الموكل، وهو قول الدارقطني وابن عقدة وأبي نعيم الأصبهاني، وكان الفقيه نصر بن إبراهيم المقدسي يروي بالإجازة عن الإجازة، وينبغي لمن يروي بالإجازة عن الإجازة أن يتأمل كيفية إجازة شيخه ومقتضاها، حتى لا يروي بها ما لم يندرج تحتها^(٢).

هذه أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إلى بياناتها، ويتركب منها أنواع أخرى، وفيها مباحث كثيرة وتفرعات، لم أرَ لذكرها ضرورة، وقد يفيد منها الناقد لما يروي بالإجازة من العلماء المتخصصين، إذا ما عاد إليها منقّباً عن بغيته وما يهدف إليه من النقد وسبر ما توسع في بحثه العلماء.

وقد استحسنت في نهاية هذا المبحث أن أقدم للقارئ الكريم قصيدة في الإجازة كتبها العلامة البارع محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني صاحب توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، فيها إجازة ونصيحة قال رحمه الله: وكثيراً ما أكتبها في غالب الإجازات.

أجزتكموا يا أهل ودي روايتي لما أنا في علم الحديث أرويه
على ذلك الشرط الذي بين أهله وفي شرحنا التوضيح تنقيح ما فيه

(١) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٨) بتصرف.

(٢) المقدمة مع التقييد: (ص ١٨٩) بتصرف وانظر: الكفاية: (ص ٥٠٠).

فأسند إلينا بالإجازة راوياً
 إن ترو عني ما سمعت فأروه
 كذلك أجزنا ما لنا من مؤلف
 ألا واعلموا والعلم أشرف مكسب
 بأن أساس العلم تصحيح نية
 وبذلكموا منه لما قد عرفتموا
 مع الصبر في تفهيم من ليس فاهماً
 وأن تلزموا في الاعتقاد طريقة
 وأوصيكموا بالصبر والبر والتقوى
 به أمرتنا سورة العصر فاشكروا
 فعضوا عليها بالنواجذ واصبروا
 ففيه الدواهي القاتلات لأهلها
 فكم مقصد نحو المقاصد مظلم
 كذلك الغايات غاية بحثها
 فيا حبذا القرآن كم من أدلة
 فما كان في عصر الرسول وصحبه
 فلا تأخذوا إلا مقالته التي
 عسانا نلبي من دعانا إلى الهدى
 وما خلت موه مشكلاً متشابهاً
 وقف عند لفظ الله والراسخون قل
 وفيه لدينا فوق عشرين حجة
 فقد ظل بالتأويل قوم جهالة
 فعطل أقوام وجسم فرقة
 أتى كل ما فيه من الأمر تاركاً

لغير الذي عني سمعت سترويه
 بحدثنا الشيخ المشافه من فيه
 إذا كنت تقر به وعني ترويه
 وقد صرتموا فيه شמושاً لأهليه
 وإخلاص ما تبديه منه وتخفيه
 وحققتموا من لفظه ومعانيه
 فكم طالب عد الجلي كخافيه
 لأسلافنا من غير جبر وتشبيه
 فهذا الذي بين الأنام توأصيه
 لمولاكموا ما جاءكم من أياديهِ
 فقد فرق الناس الكلام بما فيه
 وكم فيه من داء يعز مداويه
 وكم موقف نحو المواقف يخزيه
 شكوك بلا شك ومن غير تمويه
 حواها لتوحيد وعدل وتنزيه
 سواء دليلاً قاهراً لأعاديهِ
 تنادي إلى دار النعيم دواعيه
 ننال غداً من ربنا ما نرجيه
 فقولوا وكلناه إلى علم باريهِ
 هو المبتدأ ما بعده خبر فيه
 ولا يستطيع النظم شرح معانيهِ
 ويعرف ذا النقاد من غير تنبيه
 وفاز امرؤ ما حام حول مبانيهِ
 ومجتنباً إتيانه لنواهيهِ

وقد صير الكشف جل كلامه وفيه وإيـم الله در كلامه خذوا واتركوا منه وكل مؤلف وليس سوى الرحمن يجذب عبده أقيموا على باب الكريم وداوموا ودونكم نصحاً أتى في إجازة ولا تتركوني من دعائكموا عسى وتهدي إلى حسن الختام فإنه وأحمد ربي كل حمد مصلياً ورض على أصحاب أحمد متبعاً

تعالى مجازاً فاحذروا من دواهيـه مباحث تنفي كل داء وتشفيه كذلك فيه ما يروجوا وما فيه إلى كل ما يرضيه منه ويهديه على قرعه فهو المجيب لداعيـه ودأبي نشر العلم مع نصـح أهليه دعوة تشفي الفؤاد وتحية فإنه مناي الذي أدعوه وأرجيه على أحمد والآل أقمار ناديم لتابعهم أهل الحديث وراويـه^(١)

المبحث السادس : القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث وروايته ونقله.

المناولة: أن يعطي الشيخ الطالب شيئاً من مروياته، مع إجازته له به صريحاً أو كناية^(٢).

أصلها: كتابة النبي ﷺ لعبدالله بن جعش، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، وفي رواية عروة عنه أنه قال له: (إذا سرت يومين فافتح الكتاب). فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ^(٣).

وهذا دليل على صحة المناولة، قال الحافظ ابن حجر: وهو صحيح. وذكر له طريقين إحدهما مرسل من طريق عروة بن الزبير^(٤)، والأخرى موصولة أخرجهما

(١) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٢٥).

(٢) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٢٩ - ٣٣٣).

(٣) صحيح البخاري مع الفتح: (١/ ٢٩٥) باب ما يذكر في المناولة رقم (٧) من كتاب العلم.

(٤) الفتح: (١/ ٢٩٨).

الطبراني^(١) من حديث جندب الجبلي، بإسناد حسن، وذكر له شاهداً من حديث ابن عباس، عند الطبري في التفسير^(٢)، قال الحافظ: فمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً^(٣). ويدل على جوازها أيضاً ما رواه ابن مندة في كتاب الوصية. قال الحافظ ابن حجر: وجدت في كتاب الوصية لأبي القاسم بن مندة، من طريق البخاري بسند له صحيح إلى أبي عبد الرحمن الحبلي، أنه أتى عبدالله^(٤) بكتاب فيه أحاديث فقال: انظر في هذا الكتاب، فما عرفت منه أتركه وما لم تعرف أحبه. فذكر الخبر وهو أصل في عرض المناولة^(٥).

أما الأثر بجواز ذلك عن يحيى بن سعيد ومالك، فأخرجه الحاكم في علوم الحديث بسنده عن أنس بن مالك. وفيه قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق: التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب، حتى أرويهما عنك عنه، قال مالك: فكتبتها ثم بعثت بها إليه، فقبل لمالك أسمعها منك؟ قال: هو أفقه من ذلك^(٦).

أنواع المناولة: المناولة نوعان:

١ - المناولة المقرونة بالإجازة: أن يدفع الشيخ أصل سماعه أو فرعاً مقابل به، ويقول: هذا سماعي أو روايتي عن فلان، فأروه عني، أو عارية لنسخه والمقابلة به، أو تمليكاً لأصله وهذه أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق، وهي حالة محل السماع عند

(١) المعجم الكبير: (١٦٢/٢ - ١٦٣).

(٢) الطبري: (٣٤٩/٢ - ٣٥٠).

(٣) الفتح: (٢٩٨/١).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: يحتمل أن يكون هو عمر بن الخطاب، فإن الحبلي سمع منه، ويحتمل أن يكون ابن عمرو بن العاص، فإن الحبلي مشهور بالرواية عنه (الفتح: ٢٩٧/١).

(٥) الفتح: (٢٩٧/١).

(٦) معرفة علوم الحديث: (ص ٢٥٩).

الإمام مالك وجماعة من أئمة أصحاب الحديث^(١). والصحيح أنه لا تحل محل السماع، فهي منحة عن درجة التحديث لفظاً والإخبار قراءة^(٢). قال الحاكم: أما فقهاء الإسلام الذين أفتوا في الحلال والحرام فإن فيهم من لا يرى العرض سماعاً. وذكر عدداً من الأئمة ثم قال: وعليه عهدنا أئمتنا وبه قالوا وإليه ذهبوا، وإليه نذهب وبه نقول، إن العرض ليس بسماع، وإن القراءة على المحدث إخبار، والحجة عندهم في ذلك قوله ﷺ: (نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، حتى يؤديها إلى من لم يسمعها)^(٣) وقوله ﷺ: (تسمعون ويسمع منكم)^(٤) في أخبار كثيرة. ولا خلاف في قوتها والرواية بها، ولكن الخلاف في موازاتها للسماع^(٥).

وهذه هي الصورة الأولى من صور المناولة المقرونة بالإجازة.

أما الصورة الثانية فهي: أن يأتي الطالب بكتاب الشيخ أو بما قابل عليه فيعرضه على الشيخ، فيتأمله الشيخ، وهو عارف متيقظ، ثم يناوله الطالب: ويقول: هو روايتي عن فلان - أو عن من ذكر فيه، أو نحو ذلك - فأروه عني. وهذه الصورة دون الأولى، وقد سماها غير واحد من الأئمة عرضاً (عرض المناولة)^(٦) وأعلم أن المدار في الحالتين على أن يأذن الشيخ للتلميذ بالرواية عنه، ولا خلاف بين أحد من العلماء في قبول هذا النوع من المناولة، وإنما الخلاف في: هل هو أفضل من السماع، أم السماع أفضل منه، أم هما سواء^(٧). وقد تقدم بيانه في الصورة الأولى. ولم أدون بعض الصور للمناولة لعدم استحسان العمل بها أو بطلانها^(٨).

(١) «التقييد»: (ص ١٩١ - ١٩٢) بتصرف وانظر: «توضيح الأفكار»: (٢/ ٣٣٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تقدم تخريجه في مبحث تعريف الأداء.

(٤) تقدم تخريجه في مبحث تعريف الأداء.

(٥) «معرفة علوم الحديث»: (ص ٢٥٩ - ٢٦٠) بتصرف وانظر: «توضيح الأفكار»: (٢/ ٣٣٥).

(٦) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٣٣ - ٣٣٤).

(٧) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٢٩ - ٣٣٠).

(٨) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٣٠ - ٣٣١).

٢- المناولة المجردة عن الإجازة: ولها صورتان:

١- أن يناول الشيخ الطالب الكتاب ويقول: هذا سماعي، أو هذا حديثي، ولا يقول: أروه عني أو أجزتك، أو نحو ذلك^(١). وهذه الصورة اختلف أهل العلم في جواز الرواية بها فحكى البطلان عن الفقهاء وأصحاب الأصول، والأحسن قول ابن الصلاح: إنه عاب غير واحد من الفقهاء الأصوليين تجويزها، وتسويغ الرواية بها^(٢). وتجويزها أولى لأن الصحيح أن الإذن غير مشروط في الإخبار، فإذا أخبر الشيخ أن الكتاب سماعه، وأن النسخة صحيحة، وناولها الطالب لينسخها، أو ينقل منها، فإن ذلك يكفي عن الإذن، وهذا منزل منزلة كتب النبي ﷺ التي كان ينفذ بها إلى الآفاق مع الرسل، ولم تكن الرسل تحفظها وتسمعها على النبي ﷺ وإنما يجربون خبراً جلياً، أنها كتب النبي ﷺ وأن ما فيها منسوب إليه^(٣).

٢- أن يناول الشيخ الطالب الكتاب ولا يقول: هذا سماعي، ولا أجازته، فقد أجمعوا على بطلانها، وعدم صحة الرواية بها^(٤).

المبحث السابع: المكاتبة: وهو القسم الخامس من أقسام طرق تحمل الحديث وروايته.

فالمكاتبة هي: أن يكتب الشيخ للطالب أن يروي عنه، أو يأذن الشيخ لمن يكتب عنه، سواء كان الطالب حاضراً في مجلس الشيخ، أو غائباً عن المجلس^(٥).

حكم المكاتبة: صحة الرواية بها، عند كثير من المحققين، من المتقدمين والمتأخرين،

(١) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٣١) بتصرف.

(٢) «توضيح الأفكار»: (٢/ ٢٣٥) بتصرف وانظر: «الكفاية»: (ص ٤٦٦).

(٣) «توضيح الأفكار»: (٢/ ٢٣٥) بتصرف وانظر أيضاً: (ص ٢٣٤) منه.

(٤) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٣١).

(٥) «توضيح الأفكار»: (٢/ ٣٣١).

وهي متصلة عندهم^(١).

أنواعها: المكاتبة نوعان: المقرونة بالإجازة والمجردة.

فالمكاتبة المقرونة بالإجازة هي مثل المناولة المقترنة بالإجازة سواءً بسواء. أما المكاتبة المجردة عن الإجازة، فالصحيح المشهور بين علماء هذه الصنعة، متقدميهم، ومتأخريهم أنها صحيحة، ودليلها أن النبي ﷺ كان يكتب إلى عماله بالأحكام وكتابه ﷺ إلى عمرو بن حزم معروف وفيه عدة من الأحكام، وعليه اعتمد علماء الإسلام، وقد كتب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في أمور عظام^(٢). وقد استمر عمل السلف بالمكاتبة وحدثوا بقولهم: كتب إلى فلان قال: أخبرنا فلان، قال القاضي عياض: وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث، عدوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك وهو موجود في الأسانيد كثير^(٣).

وذكر أن الإمام الشافعي رحمه الله ناظر إسحاق بن راهويه في جلود الميتة -وابن حنبل حاضر- فقال الشافعي: دباغها طهورها، واستدل بحديث ميمونة (هلا انتفعتم بها) ^(٤).

فقال إسحاق: حديث ابن حكيم^(٥): (كتب إلينا النبي ﷺ، لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب) أشبه أن يكون ناسخاً لحديث ميمونة، لأنه قبل موته بشهر. فقال

(١) «توضيح الأفكار»: (٣٣٨/٢) و«التقييد»: (ص ١٩٧) و«الإلماع»: (ص ٨٣)

(٢) «توضيح الأفكار»: (٣٣٨/٢، ٣٤٠) بتصرف.

(٣) «الإلماع»: (ص ٨٦)

(٤) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه مع الفتح: (٦/٢٧٠) رقم (٢٢٢١) باب جلود الميتة وانظر أطرافه هناك. وأخرجه مسلم برقم (٣٦٤)

(٥) هو عبد الله أبو معبد الجهني، غُضِرَ مسمع كتاب النبي ﷺ إلى جهنمة، مات في إمرة الحجاج. (التقريب) وحديثه هذا أخرجه أبو داود (٤/٣٧١) رقم (٤١٢٨) وأخرجه الترمذي (٤/٢٢٢) رقم (١٧٢٩) باب ما جاء في جلود الميتة وقال هذا حديث حسن، وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وقد ترك أحمد ابن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده. (بتصرف)

الشافعي: هذا كتاب وذاك سماع. فقال إسحاق: كتب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، وكان حجة عليهم. فسكت الشافعي^(١). وهذا دليل إسحاق على جواز العمل بالمكاتبة، ومن الأدلة قول أيوب السختياني: (كتب إلي -والله- نافع أن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (أقيم الرجل الرجل من مقعده، ثم يجلس فيه)^(٢) واستدل لها الإمام البخاري بنسخ عثمان رضي الله عنه المصاحف^(٣). والاستدلال بهذا واضح لأصل المكاتبة، لا خصوص المجردة عن الإجازة^(٤).

المبحث الثامن: القسم السادس من أقسام طرق تحمل الحديث ونقله:

إعلام الشيخ: هو أن يعلم الشيخ الطالب أن حديثاً ما، أو كتاباً ما، روايته عن شيخه فلان، من غير أن يأذن في روايته عنه. مثاله: أن يقول: أنا رويت صحيح البخاري، عن فلان^(٥).

حكمه: هذا النوع من طرق تحمل الحديث ونقله فيه خلاف بين طائفتين عظيمتين من أهل العلم، والأظهر جواز التحمل والنقل، حتى ولو منع الشيخ من الحديث عنه، بشرط أن يكون المنع لغير علة ولا ريبة، لأن الشيخ قد حدث به، فهو شيء لا يرجع فيه، فكما لا يكون المنع بعد التحديث مؤثراً، فكذلك المنع بعد الإعلام لا يؤثر^(٦).

(١) «المحدث الفاضل»: (ص ٤٥٣) و«الإلماع»: (ص ٨٦-٨٧) وانظر: «توضيح الأفكار»: (٢/ ٣٤٠).

(٢) الكفاية: (ص ٤٨٨) والحديث أخرجه الإمام مسلم (١/ ١٧١٤) رقم (٢٨).

(٣) يعني حديث حذيفة في قصة كتابة القرآن. انظر الصحيح مع الفتح (١١/ ٢٠٥) رقم (٤٩٨٧) قال الحافظ: ودلالته على تسويغ الرواية بالمكاتبة واضح فإن عثمان أمر بالاعتماد على ما في تلك المصاحف، وخالفة ما عداها، والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة الكتب فيها إلى عثمان، لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم. الفتح: (١/ ٢٩٧).

(٤) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٤٠) بتصرف.

(٥) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٤١).

(٦) توضيح الأفكار: (٢/ ٣٤٣).

وهذا قول الرامهرمزي رحمه الله^(١)، قال القاضي عياض: وما قاله صحيح، لا يقتضي النظر سواء، لأن منعه ألا يحدث بما حدثه لا لعلة ولا ريبة في الحديث لا يؤثر، لأنه قد حدثه فهو شيء لا يرجع فيه وما أعلم مقتدى به قال خلاف هذا، في تأثير منع الشيخ ورجوعه عما حدث به من حديثه، وأن ذلك يقطع سنده عنه، إلا أنني قرأت في كتاب الفقيه أبي بكر بن أبي عبد الله المالكي القروي في (طبقات علماء إفريقية) عن شيخ من جلة شيوخنا أنه أشهد بالرجوع عن ما حدث به بعض أصحابه لأمر نقمه عليه. وكذلك فعل مثل هذا بعض من لقيته من مشايخ الأندلس المنظور إليهم، وهو الفقيه أبو بكر بن عطية فإنه أشهد بالرجوع عما حدث به بعض أصحابه لهُوى ظهر له منه وأمر أنكرها عليه.

ولعل هذا لمن فعله تأديب منهم وتضعيف لهم عند العامة، لا لأنهم اعتقدوا صحة تأثيره^(٢). هذا ما رأيت تدوينه نافعاً لطلاب العلم في هذا العصر، وصرفت النظر عما سواه مثل: طريق تحمل الحديث ونقله بالوصية أو الوجادة، وما شاكلها من طرق التحمل ذات الضعف، فطلاب العلم في هذا العصر الذي انقطع فيه الإسناد، وأصبحت مصادر الرواية مدونة، وما حقق منها، تتم دراسته دراسة علمية فاحصة من حيث نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ودراسة روايته دراسة نقدية، تعلّي قدر الثقات منهم، وتكشف أمر الهالك، وتذكر الضعيف وغير ذلك.

(١) المحدث الفاضل: (ص ٤٥١-٤٥٢).

(٢) «الإلماع»: (ص ١١١) وانظر: «التوضيح»: (٢/ ٣٤٣) وما بعدها.

الخاتمة

نتائج البحث:

تبين من خلال هذا البحث الأمور التالية:

- ١- الإسناد من خصائص هذه الأمة.
- ٢- أهمية الإسناد في توثيق النصوص.
- ٣- دقة المنهج الذي سلكه المحدثون في توثيق نصوص السنة، وكشف ما ألصق بها.
- ٤- قوة الاعتناء بالسنة النبوية.
- ٥- شدة التحري وصدق النقل.
- ٦- دقة الصيغ المستعملة في التحمل والأداء.
- ٧- أهمية هذا المنهج لطالب العلم، سيما في هذا العصر الذي تمازجت فيه المعلومات، وتنوعت الثقافات.
- ٨- أهمية تربية الأجيال على هذا المنهج.
- ٩- أن علم مصطلح الحديث أدق العلوم في صيانة النصوص وحمايتها من التزوير والتحريف.

الفهارس

فهرس الآيات

١٥٨	﴿إنا عرضنا الأمانة﴾
١٥٩	﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات﴾
١٥٩	﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾

فهرس الأحاديث

١٦٠	أذن يا غلام وسم الله
١٧٨	أقيم الرجل الرجل من مقعده
١٥٩	بلغوا عني ولو آية
١٧٥، ١٥٩	تسمعون ويسمع منكم
١٦٠	عقل حجة مجها رسول الله
١٦٠	كنت غلاماً ألعب
١٧٥، ١٥٩، ١٥٨	نضرب الله امراً
١٧٧	لا تنتفعوا من الميتة
١٥٩، ١٥٨	يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله

فهرس الموضوعات

١٥٧	الفصل الأول: التحمل
١٥٧	المبحث الأول: تعريف التحمل
١٥٨	المبحث الثاني: تعريف النقل (الأداء)
١٦٠	المبحث الثالث: السن الذي يجوز فيه التحمل
١٦٢	الفصل الثاني: وفيه مباحث
١٦٢	المبحث الأول: تمهيد
١٦٣	المبحث الثاني: أقسام طرق تحمل الحديث ونقله
١٦٤	المبحث الثالث: القسم الأول من طرق تحمل الحديث ونقله: السماع من لفظ الشيخ
١٦٥	المبحث الرابع: القسم الثاني من أقسام تحمل الحديث ونقله: القراء على الشيخ
١٦٧	المبحث الخامس: القسم الثالث من أقسام طرق تحمل الحديث ونقله: الإجازة
١٧٣	المبحث السادس: القسم الرابع من أقسام طرق تحمل الحديث ونقله: المناولة
١٧٦	المبحث السابع: القسم الخامس من أقسام طرق تحمل الحديث ونقله: المكاتبه
١٧٨	المبحث الثامن: القسم السادس من أقسام طرق تحمل الحديث ونقله: إعلام الشيخ
١٨٠	الخاتمة